جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الأستاذ: عبد الرحمان موساوي

السنة الجامعية: 2023/2022

المحاضرة الثانية

السنة الأولى حقوق (ليسانس جذع مشترك)

المحاضرة الثانية

المبحث الثاني :نظرية هيغل.

هيغل فيلسوف ألماني كان أستاذا في الجامعة الألمانية وله عدد من المؤلفات منها مبادئ فلسفة القانون .

المطلب الأول: مضمون النظرية.

يستمد القانون عند هيغل أساسه وشرعيته الملزمة من صدوره عن الدولة ، بحيث لا يوجد قانون إلاّ إذا كان صادرا عن إرادة الحاكم أو السلطة في الدولة ، فالقانون هو إرادة الدولة في الداخل والخارج.

الفرع الأول : إرادة الدولة على المستوى الداخلي.

يرى **هيغل**أنه يمكن للمجتمع أن يرقى إلى مرتبة الدولة متى رأى جميع أفراد المجتمع أنه ثمة مصلحة عامة ومشتركة يجب تحقيقها فتتحد إرادتهم وحرياتهم ، فتذوب فيها إرادات الأفراد تحت غطاء المصلحة العامة التي تجعلهم يشعرون بأنهم جزء من الدولة ، هذا ما يمكنهم من الانتقال من مجرد جماعات إلى مجتمع سياسي.

فالدولة عند **هيغل** هي التي تجسد إرادة الإنسان وحريته لأن حرية الإنسان الحقيقة لا تتحقق إلاّ باندماجه في الدولة ، وذلك بخضوع الأفراد للدولة التي تقوم على آرائهم العامة.

يرى هيغل أن سيادة الدولة واحدة لا تتجزأ تذوب فيها الاعتبارات الشخصية ووجهات النظر وهذه السيادة تتجسد في شخص واحد يملك حق التعبير عن الإرادة العامة التي بني عليها كيان الدولة ومن ثم يكون هذا الشخص صاحب السلطان وتكون إرادته القانون الواجب التطبيق ,

الفرع الثاني :إرادة الدولة على المستوى الخارجي .

يرى **هيغل** أنه لا توجد سلطة أو إرادة أعلى من الدولة يمكن أن تلزمها بسلوك معين علاقاتها مع الدول الأخرى، باعتبار الدولة سيدة وجميع الدول متساوية في السيادة ولذلك تعتبر الحرب وسيلة الدولة في تنفيذ إرادتها في المجتمع الدولي وأن الحرب تنتهي دائما بحل النزاع لصالح الدولة الأقوى وتفرض وجهة نظرها. .

المطلب الثاني : النتائج المترتبة عن نظرية هيغل.

الفرع الأول :انحصار مصادر القانون في التشريع الذي يعبر عن إرادة الحاكم.

الفرع الثاني :إنكار القانون الدستوري والقانون الدولي العام .

لا يعترف هيجل على المستوى الداخلي إلا بالارادة المطلقة للحاكم بدون مراعاة لأية قيود أو حدود وبالتالي فالشعوب تلقى الذي تستحقه ويولى عليها الحكام الذي تكون جديرة به، أما على المستوى الخارجي يعتبر هيجل أن قواعد القانون الدولي عبارة عن مجاملات وهذا يعني أن الدولة الاقوى هي التي تسود. الأمر الذي يجعل القوة وحدها هي السبيل إلى تنفيذ رغبة الحاكم داخل الدولة وخارجها.

المطلب الثالث : نقد النظرية

على غرار مذهب أوستن، وجهت لمذهب هيجل عدة انتقادات نذكرها فيما يلي:

- **يعاب على هيجل أنه حصر القانون في التشريع دون سواه:** وهذا أمر خاطئ لما تلعبه المصادر الأخرى من دور وأهمية، (مع الإشارة إلى أن هذا الحصر جاء ليتلاءم ويتماشى مع أسسه ونظرته لشكل القاعدة القانونية)، إذ أن الأجدر الأخذ بتنوع المصادر وتعددها. **(لمزيد من التفاصيل يراجع حول هذه النقطة محاضرة أوستن).**

- **أخلط بين القانون والقوة: منح هيجل السلطان المطلق للحاكم دون قيود ولا شروط، فجعله فوق القانون:** إذ عوض أن يكون الحاكم في خدمة القانون، جعل القانون والقوة في خدمة الحاكم، وهذا ما يؤدي إلى استبداد الحاكم داخل الدولة وتحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصلحة العامة، خاصة في ظل الأخذ بفكرة "وحدة الإرادات الفردية"، وتذويب الأفراد داخلها، وكذلك أمام إنكار الصفة القانونية للقانون الدستوري وإلغاء مصادر القانون. فهذا كله من شأنه أن يعزز طغيان الحاكم، وبالمقابل ضياع حقوق الأفراد وسلب حرياتهم.
- **حول إنكاره للقانون الدستوري:** يراجع محاضرة أوستن (نفس الشرح) مع الأخذ بعين الاعتبار أن هيجل لم يعترف بها مطلقا كما سبق ذكره، أما أوستن، فاعتبرها قواعد أخلاق.
- **يعاب عليه أنه اقتصر على تفسير القانون وقت وضعه لا وقت تطبيقه:** (نفس شرح محاضرة أوستن).
- **حول إنكار صفة القانون الدولي العام:** (كذلك نفس الشرح المكتوب في محاضرة أوستن)، مع مراعاة أن أوستن اعتبر قواعده قواعد معاملات ومجاملات، أما هيجل، فلا يعترف بها مطلقا لأنه أعطى القوة والسيطرة لدولة واحدة ألا وهي المنتصرة في الحرب.
- **إن الاعتراف بمشروعية الحرب أمر غير منطقي ولا مقبول ولا معقول:** لما يترتب عنه من خسائر مادية وأخرى بشرية وهو ما لا يخدم العلاقات الدولية بل يؤدي إلى اضطرابها وعدم استقرارها.
- رغم أن هيجل له عديد المؤلفات التي تقوم على العقل والمنطق والموضوعية، إلا أنه عندما تطرق لشكل القاعدة القانونية طغت عليه نزعته الذاتية ما أوقعه في تناقض. فجاء تأثره واضحا ببيئته كونه ألمانيا ويظهر ذلك خصوصا عندما عالج فكرة سيادة الدولة في الخارج وإقراره بمشروعية الحرب، تمجيدا منه للعرق الألماني وفي سيطرة ألمانيا على العالم.
- **قيام القانون على مصدر واحد لا أساس له من الصحة.**
- **الجمع بين القوة والقانون يؤدي إلى الاستبداد .**
- **النظرية كانت تدعم حق الشعب الألماني في السيطرة على العالم.**